مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

التحليل الجغرافي للعمالة الوافدة في مدينة كركوك: الابعاد الاقتصادية والاجتماعية

م .د . صونكول سعود محمد
كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة كركوك

الكلمات المفتاحية: العمل، العمالة الوافدة، مفهوم الابعاد الاجتماعية والاقتصادية

الملخص:

تناولت الدراسة ظاهرة تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة في مدينة كركوك، وتسعى إلى تفسير العوامل التي أسهمت في إحلالها محل العمالة المحلية، فضلا إلى جانب تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المترتبة على هذه الظاهرة، وما قد تتركه من انعكاسات ينعكس على الفرد والأسرة والمجتمع في حال استمرارها وتوسعها.

ولتحقيق أهداف البحث، فقد اعتمدت الدراسة على جمع وتحليل البيانات باستخدام الأساليب العلمية تمثلت بالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، إضافة إلى منهج المسح الميداني، الذي أُجري في مدينة كركوك خلال الفترة من 2024/12/7 إلى 2025/9/2، وكما تم اختبار خمس فرضيات للكشف عن مدى صحتها، وكذلك استندت الدراسة إلى عيّنة (العمدية) وهي من العينات غير الاحتمالية بلغ حجمها (110) عامل وعاملة، بهدف ضمان تمثيل واقعي للمجتمع الأصلي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن انخفاض أجور العمالة الأجنبية، مقارنة بالعمالة المحلية، إلى جانب ضعف المهارات وقلة الالتزام لدى الأخيرة، فكان من أبرز الأسباب التي دفعت إلى تفضيل العمالة الوافدة، فضلًا عن خروج المرأة إلى العمل أو الدراسة أسهم في زيادة الطلب على العمالة المنزلية. كما بينت الدراسة أن لهذه الظاهرة آثارًا سلبية تطال اللغة العربية والاقتصاد الوطني.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، جرى التأكيد على أهمية وضع تشريعات تنظم دخول العمالة الوافدة، والعمل على استثمار الطاقات البشرية الشابة، وتشجيع الانخراط في المهن اليدوية، إلى جانب تعزيز قيم الانضباط والإخلاص في العمل لدى العمالة المحلية، بما قد يسهم في الحد من هذه الظاهرة قبل تفاقمها.

المقدمة: -

تعد ظاهرة العمالة الوافدة من الظواهر الجغرافية-الاقتصادية-الاجتماعية المعقدة، التي ارتبط انتشارها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، آن كان على مستوى الدول المصدّرة للعمالة أو الدول المستقبِلة. ونظرًا لتداخل هذه العوامل وتشابكها، فإن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تتم بصورة نهائية، وإنما تتطلب استخدام سياسات تدريجية وخططًا

تنموية شاملة تأخذ بنظر الاعتبار ابعادها الحاضرة والمستقبلية، وليس التعامل معها بوصفها مشكلة مؤقتة أو ثانوية.

وتبرز مدينة كركوك بوصفها إحدى المدن العراقية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة، تزايدًا ملحوظًا في حجم العمالة الوافدة، لتميزها بموقعها الجغرافي المهم، وتنوع الانشطة الاقتصادية، ومركزًا حضريًا جاذبًا للعمالة من مناطق ومحافظات أخرى، وقد تأثر التزايد بشكل واضح بأحداث عام 2003، [1] مع بدء إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية في العراق وانعكس على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، تمثلت في المنافسة في سوق العمل، والطلب والضغط على الخدمات الحضرية، والتغير في التوزيع المكاني للسكان والأنشطة الاقتصادية.

وانطلاقًا من أهمية دراسة هذه الظاهرة من منظور جغرافي، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع العمالة الوافدة في مدينة كركوك، من حيث حجمها وتوزيعها المكاني ومعرفة خصائصها الديموغرافية والاقتصادية، وبإضافة الى تحليل العوامل المؤثرة في استقطابها، والآثار المترتبة عليها في مختلف القطاعات، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي إضافة إلى المسح الميداني، باستخدام عيّنة عمدية لجمع وتحليل البيانات، كما تسعى الدراسة لتسليط الضوء على جملة من التحديات التي تفرضها هذه الظاهرة، وسبل تنظيمها ومعالجتها بوساطة سياسات تخطيطية وتنموية تسهم في تحقيق نوع من التوازن في سوق العمل، وكذلك لدعم التنمية الحضرية المستدامة في المدينة.

أولا: - مشكلة البحث: - تتمثل مشكلة البحث في النقاط الآتية:

- ماهي أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، التي تسهم في استقطاب العمالة الوافدة إلى المدينة.
- ماهي أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية، الناتجة عن انتشار العمالة الوافدة.
- ضعف السياسات التخطيطية والتنظيمية الخاصة، بتنظيم العمالة الوافدة والحد من آثارها السلبية.

ثانيا: - فرضية البحث: - تنطلق فرضية البحث من النقاط الآتية:

- تُعد العوامل الاقتصادية، ولا سيّما فرص العمل ومستويات الدخل، من أهم الأسباب المؤدية إلى استقطاب العمالة الوافدة إلى مدينة كركوك.
- تسهم العوامل الاجتماعية والجغرافية في تعزيز استمرار تدفق العمالة الوافدة إلى المدينة.
- تترتب على انتشار العمالة الوافدة آثار متعددة، منها آثار اقتصادية إيجابية وسلبية، إلى جانب آثار اجتماعية وعمرانية واضحة.

ثالثا: - أهداف البحث: - تهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط الآتية:

- تحديد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة.
- تحليل الأسباب والعوامل المؤدية إلى استقطاب العمالة الوافدة إلى المدينة.
- بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية، مترتبة على انتشار العمالة الوافدة.
- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات، التي تسهم في تنظيم العمالة الوافدة والحد من آثارها السلبية.

رابعا: - عينة البحث: -

نظرًا لعدم توفر إحصاءات رسمية دقيقة عن أعداد العمالة الوافدة في مدينة كركوك، فقد اعتمدت الدراسة على توزيع استمارات استبيان أُعدّت لهذا الغرض وبصورة عشوائية، وشملت العينة عددًا (110) عاملا وعاملة في مدينة كركوك، من العمال الوافدين العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية داخل المدينة.

خامسا: - حدود البحث: يتمثل النطاق المكاني بحسب الحدود الحالية لمدينة كركوك والبالغ مساحتها (16648) هكتاراً وبحجم سكاني (1087871) نسمة لعام 2024، يتوزعون على (55) حياً سكنياً، والتي يقع فلكياً بين خطي طول (30، 17، 44 – 0َ 28ً 44َ) ودائرتي عرض (30 ً 21، 35 – 0 ً32، 35) شمال، اما حدودها الإدارية التي يحدها من الشمال ناحيتي (شوان والتون كوبري) ومن الجنوب ناحيتي (ليلان وتازة) ومن الشرق ناحية (قرة هنجري) ومن الغرب ناحية (يايجي)، بنظر الى الخرطة رقم (1)

المجال الزماني للبحث: تم توزيع نماذج لاستمارتي الاستبانة والمقياس المؤلفة من فقرات علمية -على عينة البحث ومن ثم إجراء المسح الميداني، وإخضاع هذا المقياس للإجراء الإحصائي من أجل الوصول لنتائج علمية، مثبتة للمدة من 7\12\2024 لغاية 2\9\2025.

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة

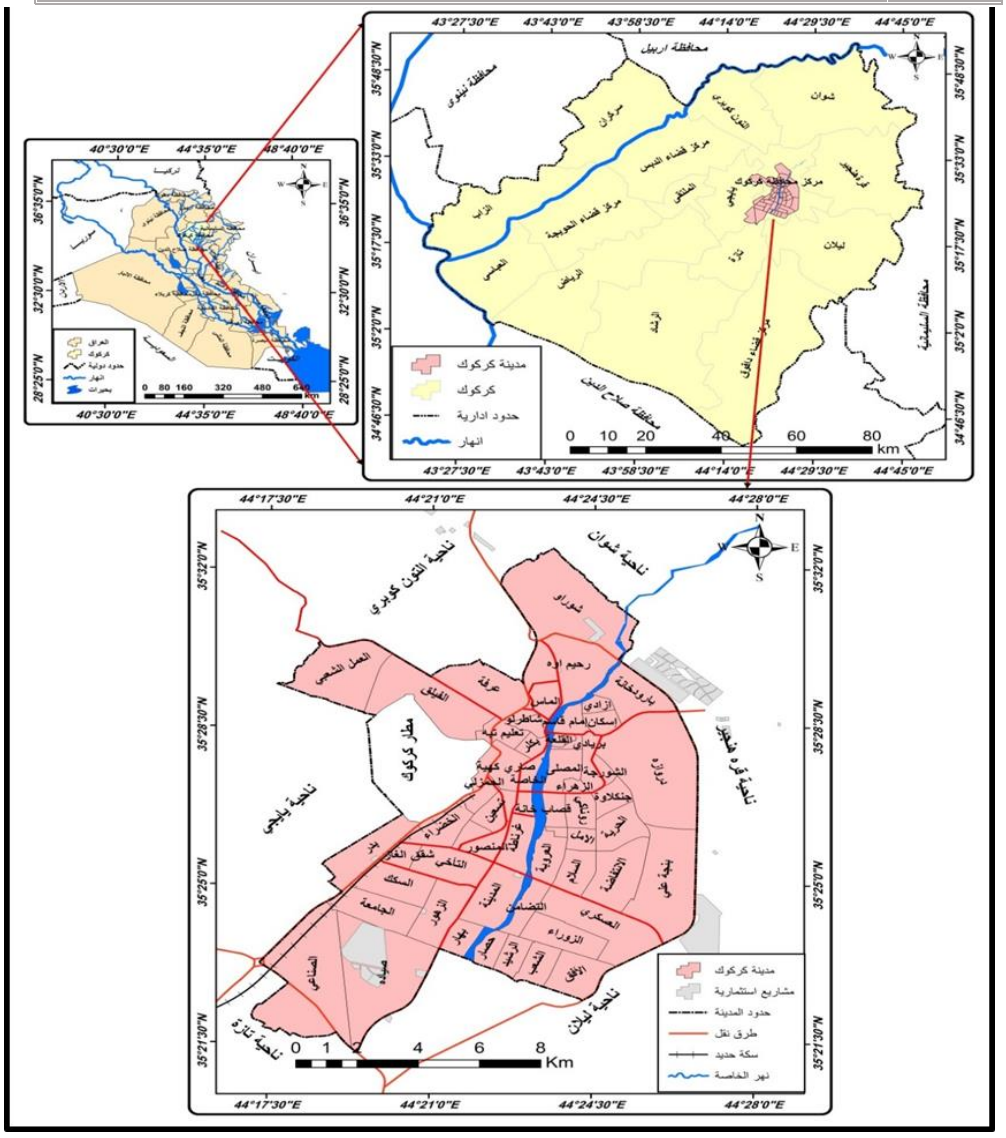

المصدر: بالاعتماد على:1- جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مديرية التخطيط العمراني/كركوك.
2- خريطة العراق الادارية بمقياس 1000000:1. وباستخدام برنامج arc gis 10.7.

سادسا: -: المفاهيم والمصطلحات الخاصة في الدراسة

1. **تعريفات العمل:** حسب منظمة الامم المتحدة (بانه كل نشاط دائم منتظم يرمي إلى تحقيق اهداف واشباع حاجاته، وهو نشاط عقلي او ذهني او عصبي أو جميعا معا مخالف للكسل ومضاد للفراغ)[2]

2. **العمالة الو افدة:** أن مفهوم العمالة الوافدة يطلق على كل شخص يزاول اعمالاً معينة مهنية كانت أم حرفية ، **فالعامل** (هو كل من ارتبط بعقد معين بغض النظر عن نوع المهنة التي يمارسها) [3]، أما **الو افد** (فهو ذلك الشخص الذي ينتقل من دولة الى اخرى بهدف العمل أو الزيارة أو السياحة) [4]، بينما تعرف العمالة الوافدة وفقاً للاتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم ١٤٣ في المادة ١١ لسنة ١٩٧٥م بأنها : (كل شخص يهاجر أو هاجر من بلد الى آخر بغية شغل وظيفة ما بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص ويشمل اي شخص يقبل قانوناً بوصفه عاملاً مهاجراً ويستثنى من ذلك كلاً من عمال الحدود والبحر، القادمين بقصد التدريب والتعليم ، الفنانين والاشخاص الذين يمارسون مهنة حرة ودخلوا البلد لفترة قصيرة) [5]، كما عرفت اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم في مادتها الثانية الفقرة (أ) لسنة ١٩٩٥م **العامل المهاجر** بأنه: (الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها) علماً أن المادة الثالثة يذكر فيها قائمة بالأشخاص الذين لا ينطبق عليهم هذا التعريف وهم المسؤولون الحكوميون، موظفو المنظمات الدولية، الاشخاص الذين تقوم دولة ما أو من ينوب عنها بأرسالهم أو تشغيلهم خارج حدود دولهم والذي يشتركون في برامج التنمية والمستثمرون وعديمو الجنسية واللاجئون والطلاب والمتدربون والعمال على منشأة بحرية من غير المواطنين وغير المقيمين[6] .
3. **مفهوم الابعاد الاجتماعية والاقتصادية:** يعرف البعد الاجتماعي بأنه دراسة الإنسان ومجتمعه في الزمان والمكان وأعداد مواطن صالح، من خلال فهم علاقة الفرد مع بيئته الاجتماعية والطبيعية لتنشئته اجتماعيا، بحيث يكون قادر على فهم الحياة بكافة مجالاتها وتحمل مسؤوليته وفهم نفسه ومجتمعه والحفاظ عليهما لتجديدهما باستمرار [7]. في حين يعرف **البعد الاقتصادي** هو دراسة عوامل النسق الاقتصادي المرتبط بطبيعة الأنشطة ذات الطابع الفردي والجماعي، المتعلق بالجانب المادي ومشكلاته وأثاره على تلبية احتياجات الناس، وإشباع رغباتهم وتحقيق المنافع والمصالح لهم، وصولا للرفاهية والازدهار الاجتماعية[8].

المحور الثاني: الأسباب والاثار الاستعانة بالعمالة الو افدة في مدينة كركوك.

أولًا: أسباب الاعتماد على العمالة الو افدة في مدينة كركوك.

تمهيد:

برزت ظاهرة العمالة الوافدة في مدينة كركوك بوصفها إحدى الظواهر المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المدينة خلال السنوات الأخيرة، حيث اتجهت العديد من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص الاستعانة بالعمالة الوافدة بمختلف المجالات، رغم من توافر الأيدي العاملة المحلية، وذلك إلى مجموعة من الأسباب العملية المرتبطة بواقع سوق العمل، وأيضا طبيعة المهن المطلوبة، والظروف المعيشية والاجتماعية السائدة.

1- **انخفاض أجور العمالة الو افدة:-** يُعد تدني أجور العمالة الوافدة مقارنة بالعمالة المحلية من احد الأسباب المهمة التي أدت إلى انتشارها في مدينة كركوك، إذ يقبل العمال الوافدون

لإنجاز العمل بأجور أقل ولساعات أطول، الأمر الذي يؤثر ويشجع أصحاب العمل على تشغيلهم لتقليل النفقات وزيادة الأرباح، كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة في بلدانهم الأصلية تجعلهم أكثر استعدادًا لقبولهم ظروف عمل لا يقبل بها العامل المحلي، خاصة في الأعمال الخدمية واليدوية[9].

2- **ضعف إقبال العمالة المحلية على بعض المهن:**- تعاني مدينة كركوك من عزوف شريحة واسعة من الشباب المحلي عن ممارسة الأعمال اليدوية والحرفية، حيث يفضل الاغلب منهم انتظار فرص التوظيف الحكومي، مما أدى هذا السلوك إلى نقص في العمالة المحلية القادرة على شغل في بعض المهن، مما دفع أرباب العمل إلى سد هذا النقص عن طريق الاستعانة بالعمالة الوافدة، التي أبدت استعدادًا أكبر للعمل في هذه المجالات[10].

3- **تحسن المستوى المعيشي لبعض الأسر**: - يسهم التحسن النسبي في مستويات الدخل عند بعض الأسر في مدينة كركوك في زيادة الطلب على العمالة الوافدة، خاصة في الأعمال المنزلية والخدمية، نتج عن تغير نمط الحياة اليومية إلى تقليل اعتماد الأسرة على أفرادها في إنجاز هذه الأعمال، وفي المقابل الاستعانة بعمالة وافدة التي تتولى هذه المهام بشكل دائم، وهذا ما شجع وعزز حضور هذه العمالة داخل المجتمع المحلي.

4- **خروج المرأة إلى العمل أو الدراسة:** - أسهم ازدياد مشاركة المرأة في سوق العمل واستكمالها لمراحل التعليم، إلى تزايد الحاجة إلى العمالة الوافدة، فغياب المرأة لساعات طويلة مما جعل الاعتماد على العمالة الوافدة أمرًا شائعًا، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات في الأعمال المنزلية واهتمام برعاية الأطفال، وهو ما ساهم في توسيع نطاق العمالة الوافدة في مدينة كركوك.

5- **التأثيرات الاجتماعية والتقليد:** - أسهمت بعض العوامل الاجتماعية السائدة في مجتمعات أخرى، في تعزيز الاعتماد على العمالة الوافدة، حيث اتجهت بعض الأسر إلى تقليد غيرها في الاستعانة بهذه العمالة بوصفها من مظاهر الرفاهية أو التطور الاجتماعي، دون مراعاة النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذا النمط السلوك الاجتماعي.

ثانيًا: الآثار المترتبة على العمالة الو افدة في مدينة كركوك

1- الآثار الثقافية واللغوية: -

أسهم تزايد أعداد العمالة الوافدة إلى احتكاك يومي مع السكان المحليين، خاصة في الأسواق وأماكن العمل. مما أسفر ذلك عن انتشار أنماط لغوية، وظهور مفردات وأساليب تعبيرية بعيدة عن اللغة العربية السليمة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الأطفال الذين يتعاملون بصورة مباشرة في حياتهم اليومية[11].

2- الآثار الاقتصادية

تشير المعطيات الاقتصادية إلى أن انتشار العمالة الوافدة في مدينة كركوك يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتحولات التي شهدها سوق العمل المحلي تحت ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية العامة، وما انتج عنها من ضعف في السياسات التنموية وعدم استقرار بيئة العمل[12]، مما أسهمت العمالة الوافدة في زيادة العرض من الأيدي العاملة، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من المنافسة داخل سوق العمل، بأخص في القطاعات الخدمية والإنشائية، مما انعكس سلبًا على فرص

تشغيل العمالة المحلية، كذلك تسهم العمالة الوافدة بخروج جزء من الدخل المالي إلى خارج البلاد عبر التحويلات المالية، وهو ما أدى إلى تقليص حجم الأموال المتداولة داخل الاقتصاد المحلي، وإضعاف القدرة الشرائية المحلية. فضلاً عن ذلك، أسهمت هذه الظاهرة في الضغط على جانب اخر وهو مستويات الأجور، نتيجة قبول العمالة الوافدة بأجور أقل من المعروض وأيضا ظروف عمل أكثر هشاشة، كل هذا أدى إلى تراجع مستوى الدخل الحقيقي للعمال المحليين وارتفاع معدلات البطالة.[13]

3- الآثار الاجتماعية والتربوية: -

أدى الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة في إحداث تغييرات داخل الأسرة، خاصة في جانب ما يتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية للأطفال صغار السن[14]، فقد تراجع الدور المباشر للوالدين في التربية ، مقابل الاعتماد على العمالة الوافدة، مما أسهم إلى انتقال بعض السلوكيات والعادات غير المنسجمة مع البيئة الاجتماعية المحلية.

4- الآثار الأمنية: -

أدى التوسع في استخدام العمالة الوافدة، خاصة غير النظامية منها، تحديًا أمنيًا داخل مدينة كركوك.

حيث يؤدي ضعف الرقابة إلى بروز مشكلات تتعلق بارتكاب بعض المخالفات والجرائم، وكذلك على زيادة الضغط على الأجهزة الأمنية والخدمية، مما يؤثر سلبا على مستوى الأمن والاستقرار داخل المجتمع[15].

ثالثا: منهجية البحث واجراءاته العلمية.

أولا: نوع الدراسة: دراسة وصفية حيث اعتمد على تحديد الخصائص ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين جميع متغيراتها، اما منهج البحث فقد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة.

مجتمع الدراسة: بناء على موضوع مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تحدد المجتمع المستهدف على ان يتكون من العمالة الوافدة (ذكور وإناث) في مدينة كركوك.

عينة الدراسة: وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على العينة (العمدية) وهي من العينات غير الاحتمالية.

حجم العينة: بلغ حجم العينة 110 من العمالة الوافدة (76) من الذكور (34) من الإناث.

أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة، وقد تم تطبيق الاستبانة بتوزيع عدد (150) استبانة، وتم استبعاد 40 منها، نظراً لعدم استيفائها لكافة البيانات وبالتالي تم اعتماد 110 استبانة، وقد اشتملت الاستبانة على عدة محاور أولا: البيانات الأولية: وتشتمل على أسئلة خصائص عينة الدراسة الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مهنة والثانية: عبارات متعلقة بمدى ارتباط حضور واستقدام العمالة الوافدة بانخفاض اجورها، وضعف مهارات والتزام العمالة المحلية. والثانية عبارات متعلقة بمدى تواجد علاقة بين تحسن المستوى المعيشي للأسرة بعد عام 2003، وزيادة الاعتماد على العمالة المنزلية الوافدة والثالث: عبارات متعلقة بمدى اسهام خروج المرأة إلى العمل أو الدراسة، في زيادة الطلب على العمالة المنزلية

الأجنبية والرابع عبارات متعلقة بمدى دور التقليد الاجتماعي المكتسب إلى انتشار ظاهرة الاستعانة بالعمالة الوافدة، والخامس: عبارات متعلقة بمدى ترتيب على الاستعانة بالعمالة الوافدة، آثار سلبية على اللغة العربية والاقتصاد الوطني.

صدق أداة الدراسة:

لتحقيق صدق أداة الدراسة تم توزيع الاستبانة على مجموعة محكمين من المتخصصين في قسم الدراسات الاجتماعية، وتم اجراء التعديل النهائي على الاستبانة وفقا لملاحظات المحكمين.

ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي لبنود الاستبانة لتحقيق مبدأ الثبات من خلال مقياس ألفا كرومبا وهو أحد الطرق الإحصائية لقياس الثبات ومن أكثرها شيوعاً والتي يمكن من خلالها قياس الثبات،

ويعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض ومع كل الأسئلة بصفة عامة، وكانت درجة مقياس الثبات ألفا كرومبا (0.756).

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة: استخدمت الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spas لتحليل البيانات.

التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة:

أولا: خصائص عينة الدراسة:

1. **الخصائص الفردية:**

أ) **التركيب النوعي:** التركيب النوعي يوزع السكان حسب الجنس ذكور وإناث. تشير البيانات إلى تباين كبير في نسب الذكور والإناث، كما توضح نتائج جدول رقم (1) أن اعلى نسبة تكرارية هي للذكور من عينة الدراسة 76 وبنسبة **69.09** % ويستنتج من ذلك أن عدد الذكور أعلى من عدد الإناث في عينة الدراسة.

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	76	69.09
أنثى	34	30.91
المجموع	110	%100

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

ب) **التركيب العمري:** تعد التركيب العمري مهم لارتباطه بالنشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي وكذلك قدرة السكان على الإنتاج والخدمات، وتوضح نتائج جدول رقم (2) أن النسبة الاعلى من المبحثين هي للذين أعمارهم من 32 – 37 سنة وبنسبة 46.4%، بينما نجد الأقل نسبه 2.7 % من المبحثين تتراوح أعمارهم من 44 – فأكثر سنة، ونستنتج من ذلك ان أعمار أكثر من نصف المبحثين ما بين 26-31 ، وهي مرحلة التي يكون فيها الانسان قادرا على العطاء والإنتاج.

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
25 - 20	14	12.7
31 -26	33	30.0
37 - 32	51	46.4
43 - 38	9	8.2
44 – فأكثر	3	2.7
المجموع	110	%100

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

ثانيا: الخصائص الاجتماعية:

أ) **الحالة الاجتماعية:** هي مجموعة المتغيرات الديموغرافية والشخصية التي تحدد سلوكيات الأفراد وتفاعلهم داخل المجتمع، توضح نتائج جدول رقم (3) أن النسبة الاعلى من المبحثين من عينة الدراسة، إن غالبية أفراد العينة كانوا من المتزوجين البالغ عددهم 52 وبنسبة 47.3% من اجمالي عينة البحث، وجاء اقل عدد عن الأرامل البالغ عددهم 10 وبنسبة 9,1%، وبهذا نستدل ان الحالة الاجتماعية لأسر على نحو عام دورا كبيرا في زيادة نسب العمالة الوافدة للعمل، فضلا ليعكس طبيعة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج	مطلق\ نفصل	أرمل	العدد
التكرار	31	52	17	10	110
النسبة المئوية	28.2	47.3	15.5	9.1	%100

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

ب) **مكان الاقامة:** تؤثر منطقة السكن التي يسكنها المبعوثون تأثيرًا واضحًا في طبيعة إجاباتهم، حيث يعكس مستوى المنطقة السكنية الوضع في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للفرد، وكذلك يسهم في تشكيل سلوب تفكيره واختيار أنماط سلوكه الاجتماعي، وحكم نوع عملهم حيث توضح نتائج جدول رقم (4) أن 37 مبحوثًا، وبنسبة 33.6% يقيمون في المناطق ذات المستوى المرتفع، تليها المناطق ذات المستوى المتوسط التي يسكنها 49 مبحوثًا وبنسبة44.5%، أما المناطق ذات المستوى المنخفض فقد بلغ عدد القاطنين فيها 24 مبحوثًا وبنسبة 21.8 % من اجمالي عينة البحث.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق متغير مكان الإقامة.

مكان الاقامة	التكرار	النسبة المئوية
المناطق ذات المستوى المرتفع	37	33.6
المناطق ذات المستوى المتوسط	49	44.5
المناطق ذات المستوى المنخفض	24	21.8
المجموع	110	%100

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

الخصائص الاقتصادية: -

أ) **المهنة:** المهنة التي يمارسها الفرد له أهمية كبيرة في تحديد المستوى الاقتصادية لأفراد العينة ويشير متغير المهنة لإمكانيات المادية والطبقة الاجتماعية إضافة مستوى الوعي الثقافي للفرد، توضح نتائج جدول رقم (5) أن المبحثين يمتهنون مهن مختلفة، إن غالبية أفراد العينة كانوا من هم بائع في المحلات البالغ عددهم 43 وبنسبة 39,1% من اجمالي عينة البحث، وجاء اقل عدد الموظفون البالغ عددهم 15 وبنسبة 13.6% من اجمالي عينة البحث.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق متغير مكان المهنة.

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
الموظفون	15	13.6
عامل بناء	28	25.5
بائع في المحلات	43	39.1
خادمة منزلية	24	21.8
المجموع	110	%100

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

ت) **مستوى الدخل:** يُقصد بالدخل الأجر أو الراتب الشهري الذي يحصل عليه الفرد مقابل ما يؤديه من عمل، ويُعد الدخل من العوامل الأساسية التي تؤثر في المستوى المعيشي للفرد، كما ينعكس على توجهاته وأفكاره وأساليب تعامله مع ظروف الحياة. توضح نتائج جدول رقم (6) أن أفراد العينة الذين يبلغ أجرهم أقل من 200 د.ع هو 44 عامل وافد وتشكل ما نسبته 40.0 % من اجمالي العينة، وهذا ما يفسر الطبقة التي تنتمي اليها تلك العمالة الوافدة، حيث ينعكس تدني الأجر على تدني الطبقة الاجتماعية، بمعنى أن دخلهم غير كافٍ لتغطية متطلبات حياتهم اليومية.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق متغير الدخل الشهري

الأجر الشهري	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 200 د ع	44	40.0
من 200 - 400 د ع	31	28.2
من 401 - 600 د ع	19	17.3
أكثر من 600 د ع	16	14.5
المجموع	110	%100

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

ب) **الخصائص الثقافية:** تتميز العمالة الوافدة بتنوع ثقافي وديني وفكري كبير، جالبة معها عادات وتقاليد ولغات مختلفة تؤثر في المجتمع المستضيف، توضح نتائج جدول رقم (7)

يتضح ان عدد أفراد العينة الذين يبلغ مستواهم التعليمي المتوسط فأقل 79 عامل، وبنسبة 71.8% من اجمالي العينة، وهذا ما قد يعطي دلالة على تدني الطبقة الاجتماعية للعمالة الوافدة في مدينة كركوك، بينما بلغ عدد المستوى التعليمي شهادة جامعية فما فوق 31 عاملا وبنسب ة28.2% من اجمالي العينة.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي (يقرأ ويكتب)	22	20.0
الشهادة لابتدائية	8	7.3
الشهادة المتوسطة	49	44.5
الشهادة الثانوية	21	19.1
شهادة جامعية فما فوق	10	9.1
المجموع	110	%100

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

ثانياً :النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة :

المحور الأول: يرتبط حضور واستقدام العمالة الوافدة بانخفاض أجورها، وضعف مهارات والتزام العمالة المحلية.

جدول رقم (8) استجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور يرتبط حضور واستقدام العمالة الو افدة بانخفاض أجورها، وضعف مهارات والتزام العمالة المحلية مرتبة تنازلياً حسب نسب المو افقات

العبارة	التكرار	درجة المو افقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	%	أو افق	لحد ما	لا أو افق			
أجور العمالة الو افدة أقل بمقارنة مع أجور العمالة المحلية.	ك	12	32	66	1.51	.687	1
	%	10.9	29.1	60			
انخفاض الأجور يشجّع ويحفز على استقدام العمالة الو افدة.	ك	55	47	8	2.43	.627	2
	%	50	42.7	7.3			
العمالة المحلية تكاد تفتقر إلى بعض المهارات المهنية.	ك	54	25	29	2.19	.893	3
	%	49.1	22.7	26.4			
تعد مستوى التزام العمالة المحلية بالعمل ضعيف.	ك	40	53	16	2.2	.714	4
	%	36.4	48.2	14.5			
تقدر العمالة الو افدة أكثر انضباطًا في العمل.	ك	22	52	29	1.97	.748	5
	%	25.5	47.3	26.4			
يفضّل أرباب العمل العمالة الو افدة على المحلية.	ك	43	51	16	2.25	.693	6
	%	39.1	46.4	14.5			

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال النتائج الموضحة بجدول رقم (8) نستنتج من ذلك 60% ان المبحثين يؤكدون ان تدني اجور العاملين وافدين الى العراق من اهم الاسباب باستخدامهم فضلا عن سوء الاوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة للعمالة مصدر العمالة لذلك كان العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل في العراق لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات، ان عزوف الشباب عن التعليم الفني والمهني واندفاعهم الى الكليات النظرية طلبا للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية من اهم اسباب الاعتماد على العمالة الاجنبية فالشاب العراقي يحتقر العمل اليدوي ولا يقبل عليه. ان عزوف الشباب عن التعليم الفني والمهني واندفاعهم الى الكليات النظرية طلبا للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية من اهم اسباب الاعتماد على العمالة الاجنبية فالشاب العراقي يحتقر العمل اليدوي ولا يقبل عليه.

المحور الثاني: توجد علاقة بين تحسن المستوى المعيشي للأسرة بعد عام 2003، وزيادة الاعتماد على العمالة المنزلية الوافدة.

جدول رقم (9) استجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور توجد علاقة بين تحسن المستوى المعيشي للأسرة بعد عام 2003، وزيادة الاعتماد على العمالة المنزلية الوافدة حسب نسب الموافقات

العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	%	أوافق	لحد ما	لا أوافق			
تحسّن وضع دخل الأسرة بعد عام 2003.	ك	9	21	80	1.35	.687	1
	%	8.2	19.1	72.7			
الأسر الميسورة أكثر توجها اعتمادًا على الخادمات الأجنبيات.	ك	13	31	66	1.52	.627	2
	%	11.8	28.2	60			
الوضع الاقتصادي له دور مؤثر في قرار استقدام الخادمة.	ك	18	33	59	1.63	.893	3
	%	16.4	30	53.6			
القدرة المالية قد تحدد إمكانية تشغيل عمالة وافدة.	ك	50	49	10	2.63	.714	4
	%	45.5	44.5	9.1			
قلة الدخل تحدّ بالاستعانة بالعمالة الوافدة	ك	22	40	48	1.76	.748	5
	%	20	36.4	43.6			

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال النتائج الموضحة بجدول (10) نستنتج ان النسبة 72.7 % يوضح اجابات المبحثين حول ما إذا كان ارتفاع مستوى الدخل يشكل سببا في اعتماد بعض الاسر على الخادمة الاجنبية حسب مستوى الدخل.

المحور الثالث: يسهم خروج المرأة إلى العمل أو الدراسة، في زيادة الطلب على العمالة المنزلية الأجنبية.

جدول رقم (10) استجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور يسهم خروج المرأة إلى العمل أو الدراسة، في زيادة الطلب على العمالة المنزلية الأجنبية حسب نسب الموافقات

العبارة	التكرار	درجة المو افقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	%	أو افق	لحد ما	لا أو افق			
تواجد المرأة في ميادين العمل يقلل من الوقت المخصص للمنزل.	ك	17	25	68	1.45	.750	1
	%	15.5	22.7	61.8			
إن دراسة المرأة تزيد الحاجة إلى المساعدة المنزلية.	ك	12	32	66	1.51	.687	2
	%	10.9	29.1	60			
تعتمد الأسر العاملة فيها المرأة على الخادمة الأجنبية.	ك	26	38	46	1.82	.792	3
	%	23.6	34.5	41.8			
إن غياب المرأة عن المنزل يؤثر في شؤون الأسرة.	ك	26	39	46	1.83	.788	4
	%	23.6	35.5	40.9			
العمالة المنزلية تعوّض عن غياب المرأة.	ك	33	32	45	1.89	.839	5
	%	30.1	29.1	40.2			

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال النتائج الموضحة بجدول (10) نستنتج ان النسبة الأعلى 61.8 %، وهذا يعني ان الاكثرية تؤكد هذا السبب فالمرأة اليوم أكثر طموحا عن ذي قبل حيث زادت رغبتها في تطوير نفسها فخرجت الى العمل او لإكمال دراستها الأولية او العليا او للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية عبر منظمات المجتمع المدني.

المحور الرابع: يؤدي التقليد الاجتماعي المكتسب إلى انتشار ظاهرة الاستعانة بالعمالة الوافدة.

جدول رقم (11) استجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات يؤدي التقليد الاجتماعي المكتسب إلى انتشار ظاهرة الاستعانة بالعمالة الو افدة حسب نسب المو افقات

العبارة	التكرار	درجة المو افقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	%	أو افق	لحد ما	لا أو افق			
تقليد الأقارب شجع على استقدام الخادمة الأجنبية.	ك	8	15	87	1.28	592.	1
	%	7.3	13.6	79.1			
تقليد الجيران له دور مؤثر في قرار الأسرة.	ك	10	29	71	1.45	658.	2
	%	9.1	26.5	64.5			
أن الاستعانة بالخادمة أصبحت ظاهرة اجتماعية.	ك	13	36	61	1.56	698.	3
	%	11.8	32.7	55.5			
الرغبة في مسايرة الآخرين تدفع لاعتماد والاستعانة بالعمالة الو افدة.	ك	15	38	57	1.62	717.	4
	%	13.6	34.5	51.8			
تعد وجود خادمة أصبح رمزًا للمكانة الاجتماعية.	ك	21	40	49	1.75	759.	5
	%	19.1	36.4	44.5			

بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال النتائج الموضحة بجدول رقم (11) نستنتج ان النسبة الأعلى 79.1%، يوضح اجابات المبحثين حول ما إذا كان تقليد الآخرين ومحاكاتهم يشكل سببا في استعانة بعض الاسر بالخادمة الاجنبية في تدبير شؤون المنزل وتربية الاطفال حسب الخلفية الاجتماعية.

المحور الخامس: تترتب على الاستعانة بالعمالة الوافدة، آثار سلبية على اللغة العربية والاقتصاد الوطني.

جدول رقم (12) استجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور تترتب على الاستعانة بالعمالة الو افدة، آثار سلبية على اللغة العربية والاقتصاد الوطني حسب نسب المو افقات

العبارة	التكرار	درجة المو افقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	%	أو افق	لحد ما	لا أو افق			
أن العمالة الو افدة تؤثر على لغة الأطفال.	ك	7	25	78	1.35	599.	1
	%	6.4	22.7	70.9			
أثر الأطفال يكتسبون ألفاظًا غير عربية.	ك	13	29	68	1.50	701.	2
	%	11.8	26.4	61.8			
أن الاعتماد على العمالة الو افدة يضر بالاقتصاد الوطني.	ك	11	33	66	1.50	674.	3
	%	10	30	60			
تعتبر العمالة الو افدة تؤدي إلى تسرب الأموال خارج البلاد.	ك	21	26	63	1.62	790.	4
	%	19.1	23.6	57.3			
العمالة الو افدة له آثار سلبية طويلة المدى على المجتمع.	ك	24	49	37	1.88	739.	5
	%	21.8	44.5	33.6			

من خلال النتائج الموضحة بجدول رقم (12) نستنتج ان فالاعتماد على المربية الاجنبية لتربية اطفالنا تؤدي الى عدم اجادتهم للغة العربية لخروجهم من بيئات تعتمد المربيات عنصرا اساسيا لتربيتهم .

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة :

أظهرت نتائج الدراسة أن أغلبية عينة البحث ، من الذكور بنسبة (69.09%)، ويُعزى ذلك إلى طبيعة سوق العمل الذي يعتمد بدرجة أكبر على العمالة الذكورية، خاصة في القطاعات التي تشهد انتشار العمالة الوافدة. كما تركزت الفئة العمرية الأكبر بين (32–37)، وهي فئة نشطة وقادرة على العمل والإنتاج.

وبينت النتائج أن أعلى نسبة من المبحثين تقع ضمن فئة الدخل الأقل من (200) دينار عراقي بنسبة (40%)، مما يشير إلى انخفاض مستوى الدخل في الأعمال، التي تعتمد على العمالة الوافدة. كما أظهرت النتائج أن غالبية المبحثين يحملون الشهادة المتوسطة بنسبة (44.5%)، وهو ما يتلاءم مع طبيعة الوظائف التي تشغلها العمالة الوافدة، إضافة إلى أن العمل في المحلات جاء في المرتبة الأولى بنسبة (39.1%).

وفيما يخص العبارات المتعلقة بالعمالة الوافدة، أظهرت النتائج عدم موافقة المبحثين على عبارة (أجور العمالة الوافدة أقل بمقارنة مع أجور العمالة المحلية) بنسبة (60%)، في حين أبدى

(50%) موافقتهم على عبارة (انخفاض الأجور يشجّع ويحفز على استقدام العمالة الوافدة)، مما يعكس إدراكًا نسبيًا للعوامل الاقتصادية المؤثرة في استقدام العمالة الوافدة.

كما كشفت النتائج عن موافقة محدودة على عبارة (العمالة المحلية تكاد تفتقر إلى بعض المهارات المهنية) بنسبة (49%)، وعبارة (تعد مستوى التزام العمالة المحلية بالعمل ضعيف)، بنسبة (48%)، إضافة إلى موافقة محدودة على عبارة (تقدر العمالة الوافدة أكثر انضباطًا في العمل) بنسبة (47%) و(يفضّل أرباب العمل العمالة الوافدة على المحلية) بنسبة (46%)، مما يشير إلى وجود اتجاهات متوسطة نحو تفضيل العمالة الوافدة دون حسم واضح.

وأظهرت النتائج عدم موافقة معظم المبحثين على عبارة (تحسّن وضع دخل الأسرة بعد عام 2003) بنسبة (73%)، وعدم موافقتهم على عبارة (الأسر الميسورة أكثر توجها اعتمادًا على الخادمات الأجنبيات)، بنسبة (60%). كما بينت النتائج موافقة المبحثين على عبارة (القدرة المالية قد تحدد إمكانية تشغيل عمالة وافدة) بنسبة (45.5%)، مقابل عدم موافقتهم على عبارة (الوضع الاقتصادي له دور مؤثر في قرار استقدام الخادمة) بنسبة (54%).

وفيما يتعلق بدور المرأة، أظهرت النتائج عدم موافقة المبحثين على عبارات (تواجد المرأة في ميادين العمل يقلل من الوقت المخصص للمنزل) بنسبة (62%)، (إن دراسة المرأة تزيد الحاجة إلى المساعدة المنزلية) بنسبة (60%)، و(تعتمد الأسر العاملة فيها المرأة على الخادمة الأجنبية) بنسبة (42%) مما يدل على قدرة الأسر على التكيف دون الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة.

كما كشفت النتائج عدم موافقة غالبية المبحثين على عبارات (تقليد الأقارب شجع على استقدام الخادمة الأجنبية) بنسبة (79%)، و(تقليد الجيران له دور مؤثر في قرار الأسرة) بنسبة (64.5%)، و(أن الاستعانة بالخادمة أصبحت ظاهرة اجتماعية) بنسبة (55.5%)، و(الرغبة في مسايرة الآخرين تدفع لاعتماد والاستعانة بالعمالة الوافدة) بنسبة (52%) مما يشير إلى ضعف تأثير العوامل الاجتماعية في قرار استقدام العمالة الوافدة.

وأخيرًا، أظهرت النتائج عدم موافقة المبحثين على عبارات (أن العمالة الوافدة تؤثر على لغة الأطفال) بنسبة (71%)، و(أثر الأطفال يكتسبون ألفاظًا غير عربية) بنسبة (62%) وكذلك عدم موافقتهم على عبارات (أن الاعتماد على العمالة الوافدة يضر بالاقتصاد الوطني) بنسبة (60%)، و(تعتبر العمالة الوافدة تؤدي إلى تسرب الأموال خارج البلاد) بنسبة (57%)، مع وجود موافقة محدودة على عبارة (العمالة الوافدة له آثار سلبية طويلة المدى على المجتمع) بنسبة (44.5%). للعمالة الوافدة،

الاستنتاجات:

1. أظهرت الدراسة أن العمالة الوافدة في مدينة كركوك تتباين حسب النوع الاجتماعي، حيث بلغت نسبة الذكور (69.09%)، من إجمالي العينة، بينما سجلت الإناث نسبة (30.91%). وينسب ذلك إلى قدرة الذكور على تحمل متطلبات العمل الشاق والبحث عن فرص اقتصادية، في حين تميل الإناث إلى المشاركة المحدودة بسبب القيود الاجتماعية والاقتصادية.

2. أظهرت الدراسة أن الفئة العمرية (32–37 سنة) ، تمثل النسبة الأعلى من العمالة الوافدة (46.4%)، وذلك لارتباط الهجرة الاقتصادية بالقدرة على الإنتاج والعمل. في المقابل، تنخفض نسبة العمالة الأكبر سناً لتصل إلى (2.7%)، مما يدل على محدودية مشاركتهم في سوق العمل.
3. أظهرت النتائج أن انخفاض دخل الأسر (أقل من 200 د.ع) ، لذا يعد العامل الاقتصادي الأهم بين أسباب توافد العمالة، إذ بلغ عدد العمال (44) عاملاً وبنسبة (40.0%). ويرتبط ذلك بنوعية المهنة، وحيث تتوزع غالبية العمالة في الأعمال اليدوية والخدمات غير المنظمة منخفضة الأجر.
4. أثبتت الدراسة أن السكن في المناطق ذات المستوى المتوسط جاء في المرتبة الأولى من حيث نمط الإقامة، حيث بلغ عدد المقيمين فيها (49) عاملاً وبنسبة (44.5%)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيجارات في الأحياء النظامية، وانخفاض الدخل المتاح، وقرب هذه المناطق من مواقع العمل، ما يجعلها الخيار الأكثر عملية.
5. بينت الدراسة أن غالبية العمالة الوافدة متزوجون وكلا الزوجين على قيد الحياة (43 عاملاً، 39.1%) ويفسر ذلك بمستوى الدخل وطبيعة المهنة، حيث يعتمد العاملون على وظائف منخفضة الأجر لتغطية احتياجات الأسرة اليومية، لهذا غالباً ما يكون السكن قريباً من مواقع العمل لتقليل تكاليف التنقل.
6. أظهرت الدراسة أن غالبية العمالة الوافدة تتراوح بين ذوي التحصيل المتوسط (49) عاملاً (44.5%) وهذا يفسر توجههم نحو الأعمال اليدوية والخدمات غير المنظمة نتيجة محدودية الفرص الوظيفية التي قد تتطلب مؤهلات عالية.
7. ساهمت العمالة الوافدة في زيادة سقف المنافسة في سوق العمل وخفض الأجور في بعض القطاعات، وبأخص الأعمال اليدوية والخدماتية. ما أثر على فرص الشباب المحلي وكذلك رفع معدلات البطالة .
8. ترتب على الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة لآثار ملموسة منها مثل ضغط على الخدمات العامة واستنزاف الموارد المالية، وإضافة إلى تأثيرات اجتماعية وثقافية على الأسرة ، خصوصاً عند الاعتماد على المربيات والخادمات الأجنبيات، هذا ما يعكس تداخل البعد الاقتصادي والاجتماعي للظاهرة.

التوصيات:

1. وجب وضع آليات لتنظيم دخول العمالة الوافدة، بحيث بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي في كركوك، بالإضافة إصدار تصاريح عمل رسمية ومراقبة أصحاب العمل لضمان حقوق العمال ومنع أي استغلال محتمل.
2. ينبغي تعزيز قدرات ومهارات العمالة المحلية عن طريق برامج تدريبية مستمرة ومتخصصة، وذلك بهدف تمكينهم من شغل المهن اليدوية والخدمية التي تعتمد حالياً على العمالة الوافدة.

3. يجب تشجيع الشباب المحلي وبشكل مستمر على الانخراط في الأعمال اليدوية والخدماتية من خلال تقديم حوافز ودعم مؤسسي، وتوفير برامج تأهيلية تسهل اندماجهم في سوق العمل.
4. من الضروري توفير مناطق سكنية بأسعار مناسبة للعمالة الوافدة، بالإضافة مراعاة قربها من أماكن العمل لتقليل الاعتماد على السكن العشوائي لضمان مستوى حياة لائق.
5. يدعم المشاريع الصغيرة للأسر والأفراد عن طريق تقديم قروض وبرامج تمويلية، وذلك بهدف خلق فرص دخل إضافية وأيضا تقليل الحاجة إلى الاعتماد على العمالة الوافدة في بعض القطاعات.
6. ينبغي بيان دور وتوظيف وسائل الإعلام والبرامج التوعوية لرفع وعي الأسر بمخاطر الاعتماد على الخادمات والمربيات الأجنبيات، لما لها تأثير على الأطفال وسلوكياتهم والعلاقات الأسرية.
7. توفير برامج تعليمية ومهنية للأطفال والشباب، وذلك ضمن المجتمع الوافد لتعزيز اندماجهم الإيجابي، وتقليل الآثار السلبية للاعتماد على العمالة الأجنبية.
8. تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وذلك لمتابعة تأثير العمالة الوافدة على الأسرة والمجتمع، والعمل على تقديم الحلول المناسبة عند الحاجة.
9. اعتماد سياسات تنموية متكاملة لتقلل الهجرة الداخلية العشوائية، وتشجع على التوازن بين مناطق المصدر والمدينة. مع وضع خطط تنظيمية لإدارة تدفق العمالة الوافدة وفق الاحتياجات الاقتصادية الفعلية.

ملحق

استمارة الاستبيان

اولا: البيانات الأولية:

1. **الخصائص الفردية**
   - نوع الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )
   - العمر: ( ) سنة.
2. **الخصائص الاجتماعية:**
   - متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( ) أعزب ( )
   - مكان الاقامة:
   - المناطق ذات المستوى المرتفع ( ) المناطق ذات المستوى المتوسط ( ) المناطق ذات المستوى المنخفض ( )
3. **الخصائص الاقتصادية**
   - المهنة: الموظفون ( ) عامل بناء ( ) بائع في المحلات ( ) خادمة منزلية ( )
   - مستوى الدخل: أقل من 200 د.ع ( )، من 200 - 400 د.ع ( )، من 401 - 600 د.ع ( )، أكثر من 600 د.ع ( ).
4. **الخصائص الثقافية:**

- المستوى التعليمي: أمي ( )،الشهادة الابتدائية ( )،الشهادة المتوسطة( )، الشهادة الثانوية( )،شهادة جامعية فما فوق ()

ثانياً: البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة:

- هل يرتبط حضور واستقدام العمالة الوافدة بانخفاض أجورها، وضعف مهارات والتزام العمالة المحلية.

أوافق ( )، لحد ما ( )، لا أوافق ( ).

- هل توجد علاقة بين تحسن المستوى المعيشي للأسرة بعد عام 2003، وزيادة الاعتماد على العمالة المنزلية الوافدة.

أوافق ( )، لحد ما ( )، لا أوافق ( ).

- هل يسهم خروج المرأة إلى العمل أو الدراسة، في زيادة الطلب على العمالة المنزلية الأجنبية.

أوافق ( )، لحد ما ( )، لا أوافق ( ).

- هل يؤدي التقليد الاجتماعي المكتسب إلى انتشار ظاهرة الاستعانة بالعمالة الوافدة.

أوافق ( )، لحد ما ( )، لا أوافق ( ).

- هل: تترتب على الاستعانة بالعمالة الوافدة، آثار سلبية على اللغة العربية والاقتصاد الوطني.

أوافق ( )، لحد ما ( )، لا أوافق ( ).

الهوامش:

([1]) راوية عبد الرحيم ياس، العلاقة بين النمو السكاني وعرض العمل والاستخدام (تجربة الدول النامية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد ، ٢٠٠٤، ص ٤٨.

([2]) عدنان احمد أبو دية، أساليب معاصرة في الاجتماعيات، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان،2011،ص37.

([3]) قانون العمل العراقي رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧.

([4]) قانون العمل العراقي رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠.

([5]) قانون العمل العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣.

([6]) قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

([7]) احسان محمد الحسن، د. عبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب، جامعة الموصل، ١٢٨٣، ص15.

([8]) جميل حمداني، مبادئ علم الاجتماع الاقتصادي، مكتبة الألوقة، 2005، ص6.

([9]) ابراهيم بن عبد الكريم بن عيبان، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وادوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وعلاج اثارها، بحث منشور في مجلة دراسات نفسية وتربوية، منبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد ٦،حزيران ٢٠١١ ، ص ١١ .

(10) صالح احمد سالم هو بجمل العامري، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات دراسة تحليلية رسالة ماجستير، مقدمة الى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الانسانية قسم الاعلام، ٢٠٠٨ ، ص ٣٥ .

(11) صالح احمد سالم هويمل العامري مصدر سابق، ص 42.

(12) خالد بن ابراهيم الركزين، أثر الخادمات الاجنبيات على التفاعل الاجتماعي في الاسرة (كما تراه الاسرة السعودية في الرياض) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا / قسم العلوم الاجتماعية، ص ٦٠ .

(13) عبد الله السلطان، العمالة الاجنبية والامن، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الأول، العدد الأول، ص ١٢٥ - ١٦٠ .

(14) امينة علي الكاظم، السكان والعمالة الوافدة في المجتمع القطري انماط التفاعل وتصوراته، ط ١. قطر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩١٠. ص ٣٨٥.

(15) باقر شريف القريشي، العمل وحقوق العمل في الإسلام، النجف، مطبعة الآداب، بدون سنة طبع، ط ٢ .

Sources:

(1)Rawya Abdul Rahim Yass, The Relationship Between Population Growth, Labor Supply, and Employment (The Experience of Developing Countries), Baghdad College of Economic Sciences University Journal, Issue No. 2, 2004, p. 48.

(2)Adnan Ahmed Abu Dayyeh, Contemporary Methods in Sociology, Osama Publishing and Distribution House, Amman, 2011, p. 37.

(3)Iraqi Labor Law No. (18) of 1987.

(4)Iraqi Labor Law No. (151) of 1970.

(5)Iraqi Labor Law No. (30) of 1973.

(6)Iraqi Investment Law No. (13) of 2006.

(7)Ihsan Muhammad al-Hassan and Dr. Abd al-Mun'im al-Hasani, Methods of Social Research, Dar al-Kutub, University of Mosul, 1283, p. 15.

(8)Jamil Hamdani, Principles of Economic Sociology, Al-Alwaqa Library, 2005, p. 6.

(9)Ibrahim bin Abdul Karim bin Aiban, Expatriate Labor in the Kingdom of Saudi Arabia and the Negative Effects Resulting from its Presence and the Roles of Educational Institutions in Reducing its Recruitment and Treating its Effects, Research published in the Journal of Psychological and Educational Studies, Platform for Developing Psychological and Educational Practices, Issue 6, June 2011, p. 11.

(10)Saleh Ahmed Salem Huwaimel Al-Amri, "Press Coverage of the Expatriate Labor Issue in the UAE Press: An Analytical Study," Master's Thesis, submitted to the Middle

East University for Graduate Studies, Faculty of Humanities, Department of Media, 2008, p. 35.

(11)Saleh Ahmed Salem Huwaimel Al-Amri, op. cit., p. 42.

(12)Khalid bin Ibrahim Al-Rukzain, The Impact of Foreign Domestic Workers on Social Interaction in the Family (as Perceived by Saudi Families in Riyadh), Master's Thesis submitted to the College of Graduate Studies / Department of Social Sciences, p. 60.

(13)Abdullah Al-Sultan, Foreign Labor and Security, Lecture Series of the First Cultural Season, Issue 1, pp. 125-160.

(14)Amina Ali Al-Kadhim, Population and Expatriate Labor in Qatari Society: Patterns of Interaction and Perceptions, 1st ed. Qatar: Hajar Printing, Publishing and Distribution, 1991, p. 385.

(15)Baqir Sharif Al-Quraishi, Labor and Labor Rights in Islam, Najaf: Al-Adab **Press,** no date of publication, 2nd ed.

Geographical analysis of migrant labor in Kirkuk: Economic and social dimensions

Dr. Soungul Saud Mohammed

College of Education for Humanities

University Of Kirkuk

soungulmohmadm@uokirkuk.edu.iq

Keywords: Labor, Expatriate Labor, Socioeconomic Dimensions

Summary:

The study addressed the phenomenon of increasing reliance on expatriate labor in the city of Kirkuk, and seeks to explain the factors that contributed to replacing local labor with it, as well as to analyze the social, economic and cultural effects resulting from this phenomenon, and the repercussions that may be reflected on the individual, the family and society if it continues and expands To achieve the research objectives, the study relied on collecting and analyzing data using scientific methods, represented by the descriptive method and the historical method, in addition to the field survey method, which was conducted in the city of Kirkuk during the period from 7/12/2024 to 2/9/2025 Five hypotheses were tested to determine their validity, and the study was based on a (purposive) sample, which is a non-probability sample, with a size of (110) male and female workers, in order to ensure a realistic representation of the original population The study results showed that the lower wages of foreign workers, compared to local workers, along with the latter's weak skills and lack of commitment, were among the most prominent reasons that led to the preference for expatriate workers, The study also revealed that women's entry into the

workforce or education has contributed to an increased demand for domestic workers, Furthermore, it indicated that this phenomenon has negative repercussions for the Arabic language and the national economy, In light of the study's findings, the importance of enacting legislation to regulate the entry of expatriate workers, investing in young human resources, and encouraging engagement in manual trades was emphasized. In addition to promoting the values of discipline and dedication to work among local workers, which may contribute to reducing this phenomenon before it worsens.